

قواعد الاحكام

[247] بعد عجزها ، وقيل (1): في الحال ، وعليه نصف قيمتها ، موسرا كان أو معسرا على إشكال ، ونصف مهرها ، فتبطل الكتابة في حصة الشريك ، وتصير جميعها ام ولد ، ونصفها مكاتباً للواطئ ، فإن أدت نصيبه إليه عتقت وسرى الى الباقي ، لأنه ملكه على قول الشيخ (2) . وإن عجزت ففسخ الكتابة كانت ام ولده ، فإذا مات عتقت من نصيبه ، والولد حر ، وعليه نصف قيمته يوم الولادة . فإن وطئها معا للشبهة فعليهما مهران ، فإن تساوت الحال تساويا . وإن وطئ أحدهما بكرا فعليه مهر بكر ، وعلى الآخر مهر ثيب . وأما العبد : فليس له أن يتصرف في ماله بما ينافي الاكتساب كالمحابة والهبة ، وما فيه خطر كالقرض والرهن والقراض . ولو أذن المولى في ذلك كله جاز ، وله (3) التصرف في وجوه الاكتساب كالبيع من المولى وغيره ، وكذا الشراء . ويبيع بالحال ، لا بالمؤجل . فإن زاد الثمن عن ثمن المثل وقبض ثمن المثل وآخر الزيادة جاز . وله أن يشتري بالدين ، وأن يستسلف . ولو أعتق بإذن المولى صح . ولو بادر احتمل الوقف على الإجازة ، والبطلان . وفي الكتابة إشكال ، من حيث إنها معاوضة ، أو عتق ، فإن سوغناها فعجزاً معا استرقهما المولى . وإن عجز الثاني استرقه الأول ، وإن عجز الأول واسترق عتق الثاني . ولو استرق الأول قبل أداء الثاني كان الأداء الى السيد . وله أن ينفق مما في يده على نفسه وما يملكه بالمعروف . ولو باع محابة بإذن سيده صح ، وللمولى أخذه بالشفعة إذا كان شريكاً . ويصح إقرار المكاتب بالبيع والشراء والعين (4) والدين ، لأنه يملكه فيملك (1) قاله الشيخ في المبسوط: كتاب المكاتب ج 6 ص 113 . (2) المبسوط: كتاب المكاتب ج 6 ص 115 . (3) في المطبوع: " جاز له " . (4) في (ص): " والعيب " .